البنك الوطني الجزائري
Banque Nationale d'Algérie

التقرير السنوي
2022
ANNUAL REPORT

البنك الوطني الجزائري ...قوة الخبرة و روح التغيير

2022

ANNUAL REPORT
التقرير السنوي

الفهرس

01
رسالة المديرية العامة

02
تقديم البنك الوطني الجزائري
تاريخ البنك
الشركات التابعة والمساهمات
حوكمة وتنظيم البنك
البنك الوطني الجزائري في أرقام
المؤشرات المالية الرئيسية
الانجازات البارزة

03
النشاط التجاري
الموارد المالية
التوطين البنكي
الاستخدامات
النشاط الدولي
النشاط النقدي
شبكة الاستغلال
نشاط التأمين البنكي

04
الصيرفة الإسلامية

05
الأنشطة الداعمة
النظام المعلوماتي ونظام الدفع
التسويق والاتصال
المراقبة الداخلية
التنظيم، الطرق والإجراءات
الموارد البشرية
التكوين
المسؤولية المجتمعية

06
البيانات المالية

رسالة المديرية العامة

خلالَ السنة المالية 2022 واجه الاقتصادُ العالمي موجة جديدة من الشكوك، كان السبب الرئيسي فيها الصراع الروسي الأوكراني، وكذا ارتفاع مستوى التضخّم الناتج عن الزيادة الحادّة في الأسعار العالمية للمنتجات الأساسية، وخاصة في مجاليْ الطاقة والغذاء.

ولمواجهة هذا الوضع، شرعت البنوك المركزية في تشديد الشروط النقدية، وهو ما تترجم على وجه الخصوص في المراجعة التصاعدية لأسعار الفائدة الرئيسية بوتيرة أسرع من المتوقع، مع تسريع الانتقال إلى الطاقة الخضراء والتكنولوجيا الرقمية.

وعلى الصعيد الداخلي، تحسّن وضع الاقتصاد الكلي بشكل ملحوظ، وهذا نتيجة لزيادة صادرات المحروقات تحت تأثير الارتفاع الحادّ في أسعار النفط والغاز وزيادة صادرات السلع خارج قطاع المحروقات.

ومن هذا المنطلق، تمّ تكريس السنة المالية 2022 على وجه الخصوص لمواصلة تنفيذ خطة الإنعاش الاقتصادي، التي ارتكزت بشكلٍ رئيسي على إصلاح وتحديث النظام المصرفي والمالي، وتنمية القطاعات المولدة للنموّ، وكذا تشجيع الصادرات خارج قطاع المحروقات، مع تحسين مناخ الاستثمار.

وفي ذات السياق، واصل البنك الوطني الجزائري جهوده في السنة المالية 2022، والتي ركزت بشكلٍ أساسي على تنويع محفظة التزاماته، التوطين البنكي وتحسين الشمول المصرفي والمالي، إصلاح نظام المعلومات الخاص به، توسيع نشاط الصيرفة الإسلامية، فضلاً عن تطوّره في المجال الدولي.

حيث تُرجمت جهوده في زيادة النتائج بشكل عام خلال السنة المالية 2022. وبالفعل، سجّل البنك في نهاية هذه السنة المالية نتيجة صافية بلغت 59.206 مليار دينار، أي بزيادة قدرها 26.81 % مقارنة بالسنة المالية 2021.

كما تميّزت السنة المالية 2022 بالنموّ المستدام في ودائع الزبائن حيث ارتفعت بنسبة 18.10 % لتصل إلى 2,273.624 مليار دينار.
فيما تصاعدت قروض الزبائن بنسبة 11.29 % خلال هذه السنة لتبلغ 1,604.7 مليار دينار في 2022.
إضافة إلى هذه الإنجازات، نهدف كبنكٍ رائد إلى دعم النموّ الاقتصادي لبلدنا من خلال تلبية احتياجات التمويل المتوسطة والطويلة الأجل للمؤسسات العمومية الكبرى. وفي الوقت نفسه، نعملُ على تعزيز التزامِنا تجاه القطاع الخاص عبر تنويع محفظتنا وعروضنا، مع التركيز بشكل خاص على دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والمهنيين.

وعليه، نحنُ ملتزمون بتقديم منتجاتٍ وخدمات جديدة بُغية الاستجابة لكافة متطلبات المؤسسات، المهنيين والأفراد بشكل أفضل.

كما نهدف إلى تحسين الشمول المالي من خلال المشاركة في الثقافة المالية، وذلك عبر تكثيف عمليات فتح الحسابات ومواصلة التوسّع الجغرافي عن طريق فتح وكالات جديدة وتعزيز التواجد في

الجنوب مع تدشين مديرية جهوية للاستغلال جديدة بغرداية.

في مسار نموّنا، يظل التحوّل الرقمي ركيزة أساسية لاستراتيجيتنا، حيث يعزّز هذا الأخير، إمكانية

الولوج عبر آليات التسهيل وتعميم الاستخدام، وهذا من خلال تدشين اثني عشر (12) مساحة رقمية موزعة على أنحاء التراب الوطنيْ، لتصل بذلك إلى 31 فضاء في نهاية السنة المالية 2022، فضلاً عن الترويج لتطوير شبكة القبول على أجهزة الدفع الإلكتروني.

كما تمّ تعزيز وإثراء منصاتنا عبر الإنترنت والهواتف المحمولة بميزاتٍ جديدة، ممّا يوفر لزبائننا تجربة مصرفية أكثرْ سهولة وأمانًا.

أمّا على صعيد التوسّع في نشاط الصيرفة الإسلامية، فقد أطلق البنك منتجات جديدة في 2022، كمرابحة استثمار، مرابحة استغلال، تمويل (القرض الحسن) السبيل، والمرابحة للتجهيزات عبر الإنترنت، زيادة على افتتاح خمس وكالات جديدة مخصصة حصريًا للصيرفة الإسلامية.

علاوة على ذلك، واصل البنك توسيعه على الساحة الدولية، وفقًا لتوجيهات السلطات العمومية والطموحات الاقتصادية الجديدة للبلاد الرامية إلى النهوض بالاقتصاد الجزائري في القارة الإفريقية، حيث، يصبو البنك في ذات الصدد، إلى توسيع أنشطته الدولية من خلالٍ فتح بنوك في السنغال وموريتانيا.

ختامًا، نعرب عن امتِناننا العميق لزبائننا على ثقتهم ووفائهم، ولمساهمينا على دعمهم الثابت، ولموظفينا على التزامهم ومهنيتهم، لأننا قمنا معًا ببناءِ مؤسسة قوّية وديناميكية، مُستعدة لمواجهة تحدّيات الغد.

تقديم البنك الوطني الجزائري

البنـك الوطـني الجزائـري «BNA» ، شـركة ذات أسـهم برأسـمال قـدره 150.000.000.000.00 دينـار جزائـري، الكائـن مقـرّه في شـارع 08، شي غيفـارة، الجزائـر العاصمـة، وهـو أوّل بنـك تجـاري وطـني في الجزائـر.
يقـدم البنـك الوطـني الجزائـري مجموعـة مـن المنتجـات والخدمـات المصرفيـة، بالإضافـة إلى منتجـات التأمـين «بسـيطة و متوافقـة مـع اللـوائح المعمـول بهـا وبأسـعار تنافسـية» بهـدف إرضـاء جميـع زبائنـه.

مع أكثرمن 5000 موظف، يدعم البنك الوطني الجزائري جميع الجهات الفاعلة المحلية في تحقيق مشاريعهم، من خلال عروض تمويل ملاءمة ومرافقة ذات جودة، مما يساهم بشكل فعّال في التنمية الاقتصادية للبلاد.

يمتلك البنك في محفظته فروعا ومساهمات، تتكون من واحد و ثلاثين (31) شركة ومؤسسة، منها ستة (06) في الخارج.

رؤية البنك

يصبو البنك إلى التربع على منزلة أول بنك ذات مرجعية في الجزائر

مهام البنك

- المشاركة في تنمية الاقتصاد الوطني، من خلال تعبئة المدخرات ووضع تمويلات قيد الخدمة تتلاءم مع احتياجات الزبائن،
- الرفع من مستوى التوطين والخدمات المصرفية الموجهة للمواطنين من خلال توسيع وتحديث شبكة الاستغلال،
- تطلعات الزبائن من خلال وضع باقة متنوعة من المنتجات والخدمات الحديثة والتي يمكن اقتنائها بكل بساطة،
- تكريس صورة البنك المسؤول والمواطن.

قيم البنك

التقدّم

الجودة

الإقرار

أخلاق المهنة

تاريخ البنك

1966

أُنشئ البنك الوطني الجزائري بتاريخ 13 جوان 1966، حيث مارس كافة نشاطات البنك الشاملة، كما تخصص إلى جانب هذا في تمويل القطاع الزراعي.

1982

إعادة هيكلة البنك الوطني الجزائري، و هذا بإنشاء بنك جديد متخصص «بنك الفلاحة والتنمية الريفية» مهمته الأولى والأساسية هي التكفّل بالتمويل وتطوير القطاع الفلاحي.

1988

القانون رقم 88-01، الصادر بتاريخ 12 جانفي 1988، المتضمن توجيه المؤسسات الاقتصادية نحو التسيير الذاتي، كان له تأثيرات أكيدة على تنظيم ومهام البنك الوطني الجزائري منها:

1. خروج الخزينة من التداولات المالية وعدم تمركز توزيع الموارد من قبلها.
2. حرية المؤسسات في التوطين لدى البنوك.
3. حرية البنك في أخذ قرارات تمويل المؤسسات.

2018

في شهر جوان 2018، تم رفع رأسمال البنك الوطني الجزائري من 41.6 مليار دينار جزائري الى 150 مليار دينار جزائري.

1990

القانون رقم 90-10 الصادر بتاريخ 14 أفريل 1990 المتعلق بالنقد والقرض، سمح بهيكلة جذرية للنظام البنكي بالتوافق مع التوجهات الاقتصادية الجديدة للبلاد. هذا القانون وضع أحكاما أساسية من بينها، انتقال المؤسسات العمومية من التسيير الموجه إلى التسيير الذاتي.

على غرار البنوك الأخرى، يعتبر البنك الوطني الجزائري كشخص معنوي، يؤدي كمهنة إعتيادية، كافة العمليات المتعلقة باستلام أموال عمليات القروض وأيضا وضع وسائل الدفع تحت تصرّف الزبائن وتسييرها.

1995

البنك الوطني الجزائري أوّل بنك حاز على اعتماده، بعد مداولة مجلس النقد والقرض بتاريخ 05 سبتمبر 1995.

2009

في شهر جوان 2009، تم رفع رأسمال البنك الوطني الجزائري من 14.6 مليار دينار جزائري إلى 41.6 مليار دينار جزائري.

2020

إطلاق نشاط «الصيرفة الإسلامية».

الشركات التابعة والمساهمات

في الجزائر

1. المؤسسات المالية

- شركة اعادة تمويل الرهن العقاري «SRH»
- شركة إدارة البورصة والأوراق المالية «SGBV»
- شركة المقاصة الجزائرية «SAC»
- شركة الاستثمار المالي «CELIM SICAV»
- الشركة الوطنية للتأجير المالي «SNL»

2. شركات التأمين والضمانات

- شركة ضمان الودائع البنكية «SGDB»
- صندوق ضمان قروض الاستثمار «CGCI»
- شركة ضمان القرض العقاري «SGCI»
- صندوق الضمان المتبادل لضمان مخاطر قروض المرقيين الشباب «FCMGRCI»
- صندوق الضمان التعاضدي للقروض المصغرة «ANGEM»
- صندوق الضمان التعاضدي لمخاطر القروض « CNAC»
- الشركة الجزائرية الخليجية للتأمين على الحياة «AGLIC»
- الشركة الجزائرية لتأمين وضمان الصادرات «CAGEX»
- الجزائر المتحدة للتأمين التكافلي
- الجزائر تكافل

3. شركات الخدمات البيبنكية

- شركة النقد الآلي والعلاقات التلقائية بين البنوك «SATIM»
- شركة «AMNAL» للخدمات ووسائل الأمن «AMNAL»
- معهد التكوين البنكي « IFB»
- المعهد الجزائري للدراسات العليا المالية «IAHEF»
- مركز ما قبل المقاصة بين المصارف «CPI»
- شركة ما بين المصارف لإدارة الخدمات العقارية «SIGESIM»
- شركة الخدمات المصرفية «SSB»

4. شركات نشطة في ميادين أخرى

- شركة الاستثمار الفندقي «SIH»
- شركة «SOPRI EL BNAI» للتطوير العقاري
- شركة الرأسمال الاستثماري »صندوق الاستثمار الجزائري« AIF»
- الصندوق الجزائري لتمويل الشركات الناشئة

في الخارج

- البنك الجزائري للتجارة الخارجية «BACE»
- بنك المغرب العربي للاستثمار والتجارة «BAMIC»
- برنامج تمويل التجارة العربية «PFCA»
- الشركة الإسلامية لتنمية القطاع الخاص «SIDSP»
- جمعية الاتصالات المالية العالمية بين البنوك «SWIFT»
- شركة المغرب العربي للتجارة «MARTCO» (قيد التصفية)

حوكمة البنك

رئيس مجلس الإدارة
السيد بلقاسم محمد

أعضاء الإدارة

السيد مرامي كمال

السيد بوبكراوي عمار

السيد توحوش سامي

السيد بولهبال عبد الكريم

السيد قدار كمال

السيدة سامية علون

أعضاء الإدارة ممثلي العمال

السيد حناشي عبد الله

السيد بن حمد حسين

المدير العام

السيد لبو محمد لمين

أمين مجلس الإدارة

السيد دين بن عبدي

تنظيم البنك

السيد لبو محمد لمين
المدير العام

إطار مسير

السيد دين بن عبدي
الأمين العام

السيد حسان بن حوحو
المفتش العام

السيد عاشور نصر الدين
قسم إدارة الوسائل المادية والموارد البشرية

رؤساء الأقسام

السيد لصواني كمال
قسم الاستغلال و النشاط التجاري

السيد شعلال سماعيل
قسم الاستراتيجية والتطوير

السيد بوقري ياسين
قسم المالية

السيد بوجلابة كريم
قسم نظام المعلومات

السيد بوجليدة براهيم
قسم وسائل الدفع والنقد

السيدة فازية نايت سليمان
قسم المخاطر، المراقبة والمطابقة

السيد بورنان زين الدين
قسم التحصيل والدراسات القانونية والمنازعات

السيدة جاوود سعاد
قسم الالتزامات

السيدة عثامنية أمينة
قسم الصيرفة الإسلامية

السيد خواص كمال
القسم الدولي

لجان البنك

- لجنة التدقيق،
- لجنة القروض،
- لجنة الخزينة،
- اللجنة التنفيذية للمديرية العامة،
- لجنة أمن نظام المعلومات،
- لجنة خاصة بمراقبة أعمال تحيين حسابات البنك واستمارات الزبائن،
- لجنة مكلفة بمراقبة رفع الاحتياطات ومعالجة التوصيات الصادرة عن محافظي الحسابات والمدققين الخارجيين،
- لجنة مركزية ولجان إقليمية لمراقبة الالتزامات،
- لجنة مسؤولة عن مشروع إنشاء فرع البنك الوطني الجزائري بإفريقيا / مكتب التمثيل،
- لجنة بيداغوجية،
- لجنة التعيينات المركزية،
- لجنة مركزية للتمويل الإسلامي،
- لجنة اقتناء العقارات وتأجير مباني ذات الاستخدام المهني،
- لجنة جرد ممتلكات المؤسسة،
- لجنة مركزية خاصة،
- لجنة تطوير الشركة،

البنك الوطني الجزائري في أرقام

توزيع الموظفين

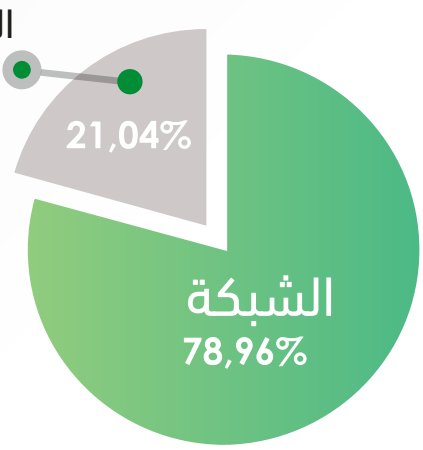

5 851
موظف

21
مديرية جهوية

228
وكالة

2 557 780
حساب زبون

31
وكالة رقمية

مؤشرات التسيير الرئيسية

	2022	2021
الوضعية المالية		(مليون دينار)
إجمالي الميزانية	5 641 639	4 481 253
موارد العملاء	2 273 624	1 862 104
ودائع لأجل	971 867	636 507
ودائع تحت الطلب	1 301 757	1 225 597
حسابات و نتائج		(مليون دينار)
الناتج البنكي	173 399	150 556
أعباء بنكية	88 748	55 938
الناتج الصافي البنكي	84 651	94 617
الأعباء العامة للإستغلال	22 871	22 779
مخصصات الإهتلاك	1 600	1 544
الناتج الإجمالي للاستغلال	60 180	70 294
مخصصات المؤونات	34 298	64 517
استرجاع المؤونات	31 104	52 167
نتيجة الإستغلال	56 986	57 944
ضرائب على الناتج (أعباء)	2 220	(11 254)
النتيجة الصافية	59 206	46 690
النسب الرئيسية		
نسبة الملاءة	%26,01	%32,36
مردودية رؤوس الأموال الدائمة	%70	%66
نسبة السيولة	%414	%339
النقد وأدوات الدفع		
وكالات	228	222
حسابات الزبائن	2 557 780	2 435 221
شباك أوتوماتيكي للبنك	100	100
موزع أوتوماتيكي للأوراق المالية	169	160
جهاز دفع إلكتروني	7 046	6 385
مشترك في نظام التبادل الإلكتروني للبيانات	7 046	6 385
بطاقة بيبنكية قيد الخدمة	346 190	258 411

البنك الوطني الجزائري في أرقام

التنظيم

شهدت السنة المالية 2022 إعادة تنظيم العديد من الهياكل البنكية، بما في ذلك:

- قسم وسائل الدفع والنقد، والذي يسمى حاليا بـ «قسم الرقمنة، التسويق والدفع»، وهذا بعد استحداث مديرية ثالثة ملحقة به وهي «مديرية التسويق والابتكار».

- مديرية التسويق والاتصال، وذلك بهدف التركيز أكثر على نشاط الاتصال في «مديرية الاتصال» وإلحاقها بالمديرية العامة.

- خلق مديرية الاتصال والحاقها بالمديرية العامة

- نتيجة لذالك يضم قسم الاستغلال والنشاط التجاري مديريتين هما: مديرية تأطير الشبكة وكذا مديرية التنشيط التجاري

التطوير الدولي

في إطار تطبيق توجيهات السلطات العمومية، يُخطط البنك الوطني الجزائري لتوسيع شبكته الدولية، من خلال فتح بنوك في السنغال وموريتانيا، بهدف تعزيز مكانته في السوق الإفريقية على المدى المتوسط والطويل، لا سيما من خلال تشجيع صادرات المنتجات الجزائرية إلى البلدان الإفريقية ودعم المتعاملين الجزائريين المتواجدين في هذه المنطقة.

في السنغال، تم تحديد رأس مال البنك بمبلغ 100 مليون دولار أمريكي، موزع بين البنك الوطني الجزائري كرئيس تكتل بـ (40%)، وباقي المساهمين بنسبة 20% (بنك الفلاحة والتنمية الريفية، البنك الخارجي الجزائري والقرض الشعبي الجزائري).

أمّا في موريتانيا، فقد تمّ تحديد رأسمال البنك بمبلغ 50 مليون دولار أمريكي، موزع بين القرض الشعبي الجزائري كرئيس تكتل (40%)، وباقي المساهمين بنسبة تصل إلى 20% (بنك الفلاحة والتنمية الريفية، البنك الخارجي الجزائري والبنك الوطني الجزائري).

وتمّ تعيين مدير عام خلال الجمعية الأولى العامة المنعقدة بتاريخ 2022/11/12.

تطوير الشبكة

في هذا السياق، دشّن البنك الوطني الجزائري مديرية جديدة جهوية للاستغلال غرداية «192» وشباك متقدم بمطار راخ بيطاط، كما تمّ أيضًا، نقل ست (06) وكالات إلى مقراتها الجديدة، والمتمثلة في وكالة د «609»، برج بوعريريج «705»، البوني «815»، الثنية «631»، معسكر «920» وعنابة «810»،
فضلا عن افتتاح اثني عشر (12) فضاء رقمي موزع عبر أرجاء التراب الوطني.

إثراء عروض المنتجات والخدمات

عمل البنك الوطني الجزائري على إثراء عروضه من خلال إطلاق العديد من صيغ التمويل والمنتجات والحزم المخصصة لزبائنه من الأفراد، المهنيين والمؤسسات.

- صيغة تمويل «**قرض الكراء**» و«**اقتناء دراجة نارية**».

- بطاقات : «النخبة» القابلة للشحن، بالشراكة مع «AGLIC Assurance» **وبطاقة الدفع المسبق** المخصصة لفئة الأفراد،

- عرض باقة الخدمات الذي يتكون من 07 حزم : **(Pack Basic , pack serein , pack corporate Pack Privilège , Pack Famille , Pack Pro pack Store).**

الشركات

في إطار تنفيذ استراتيجية الرقمنة والتحديث لعرضه، وكذا لتطوير الدفع الإلكتروني، وقع البنك خلال هذه السنة المالية 2022 عدّة عقود شراكة مع كل من:

اتصالات الجزائر، متعامل الهاتف النقال «**موبيليس**»، متعامل الهاتف النقال «جازي»، الوكالة الوطنية لتحسين السكن وتطويره «عدل»، مما يسمح لزبائنهم الذين لهم حسابات لدى البنك الوطني الجزائري دفع فواتير الهاتف واشتراكات الإنترنت عبر تطبيق الدفع بدون تلامس (**Wimpay-BNA**)، وبروتوكول اتفاق آخر مع شركة الخطوط الجوية الجزائرية يتضمن تجهيز الشركة بأجهزة دفع إلكتروني من الجيل الجديد.

إضافة إلى العديد من اتفاقيات الإطار وبروتوكولات اتفاق أخرى مع كبرى المؤسسات والشركات، بما في ذلك:

مجمع سوناطراك:

- اتفاقية إطار الغرض منها تحديد الإطار العام لتنظيم العلاقة التجارية بين الكيانين،
- بروتوكول اتفاق يحدد شروط وكيفيات حصول عمال سوناطراك والفروع التابعة لها على القرض العقاري بشروط تفضيلية، إضافة إلى فتح شباك متقدم للبنك الوطني الجزائري على مستوى المقر الرئيسي لسوناطراك.
- اتفاقية شراكة مع صندوق ضمان قروض الاستثمارات: تتعهد بمنح البنك الوطني الجزائري، تفويضا بالقرار، فيما يخص ضمان تمويلات الاستثمار التي تمنحها للمؤسسات المصغرة وللمؤسسات الصغيرة.

اتفاقية إطار مع وزارة الدفاع الوطني: تمّ توقيعها بين البنك الوطني الجزائري وشركة التأمين «تالا للتأمين» لإجراء التأمين المؤقت على الوفاة بالنسبة للمستفيدين من القروض العقارية من منتسبي وزارة الدفاع الوطني.

اتفاقية مع المؤسسة الوطنية للترقية العقارية: يتعهد الطرفان من خلالها بتخصيص السداد لصالح المؤسسة الوطنية للترقية العقارية، مبالغ القروض العقارية الممنوحة من قبل البنك الوطني الجزائري للمستفيدين من السكن الترقوي العمومي، والتي تمّ تحويلها إلى حسابات الموثقين من قبل، من خلال الشيكات المصرفية.

اتفاقية مع الصندوق الوطني لمعادلة الخدمات الاجتماعية: تتعلق بالعروض المقدمة الخاصة بفتح وتسيير الحسابات البنكية، التمويلات (الكلاسيكية والإسلامية) وكذا منتجات النقد والبنك عن بُعد.

اتفاقية إطار مع بريد الجزائر: تسمح للزبائن الذين يحوزون على حسابات جارية بريدية لدى مؤسسة بريد الجزائر والمستفيدين من تمويلات البنك الوطنيْ الجزائري، بخصم أقساطهم الشهرية بطريقة آلية من حسابهم البريدي، وهذا بدون إلزام توطين دخلهم الشهري لدى البنك الوطني الجزائري.

اتفاقية إطار مع الشركة الوطنية للتأمين: وذلك في إطار التأمين البنكي، حيث تتعهد البنوك الثلاثة الموقعة (البنك الوطني الجزائري، البنك الخارجي الجزائري والقرض الشعبي الجزائري) بالاستجابة لطلبات القروض العقارية التي يرغب بها موظفو هذه المؤسسات، من خلال منحهم ميزة الاستفادة من معدل قرض عقاري تفضيلي بنسبة 3٪.

اتفاقية شراكة مع متعامل الهاتف النقال «أوريدو» لتطوير النشاط التجاري والمؤسساتي.

تطوير نشاط الصيرفة الإسلامية

من أجل توسيع هذا النشاط على مستوى التراب الوطني، افتتح البنك خلال السنة المالية 2022 خمسة (05) وكالات جديدة مخصصة حصريا للصيرفة الإسلامية، والمتمثلة في الوكالات الآتية: الشلف «261» ENDVP»، غريس «919»، البيض «1210»، تيزي وزو «1220» وغرداية «1211».

وبغية إثراء تشكيلة منتجاته وخدماته، أطلق البنك منتجات جديدة: المرابحة استثمار، المرابحة استغلال، تمويل السبيل «القرض الحسن»، وكذا المرابحة للتجهيزات عبر الإنترنت.

بالإضافة إلى ذلك، وقع البنك عدّة اتفاقيات مع:

- **مؤسسة ديار دزاير**، للتجارة الإلكترونية والابتكار، أوّل منصة جزائرية للتجارة الإلكترونية بهدف تطوير ورقمنه عرض التمويل الإسلامي عبر الإنترنت،

- **شركتا التأمين الجزائر المتحدة للتأمين التكافلي والجزاير تكافل**،

- **الفرع النظامي الوطني لجرّاحي الأسنان**، الذي يسمح بالاستفادة من عروض تنافسية وجذابة فيما يخص جميع منتجات وخدمات الصيرفة الإسلامية للبنك، لا سيما من حيث آجال المعالجة للملفات المتعلقة بالتمويلات العقارية والمهنية.

النشاط التجاري

الموارد المالية

مع نهاية ديسمبر 2022، سجل حجم ودائع الزبائن رصيداً قدره 2 273 624 مليون دينار، مقارنة بـ 1 862 104 مليون دينار تمّ تسجيلها خلال السنة المالية الفارطة، ما يمثل نمواً قدره 411 520 مليون دينار (18.10 %).

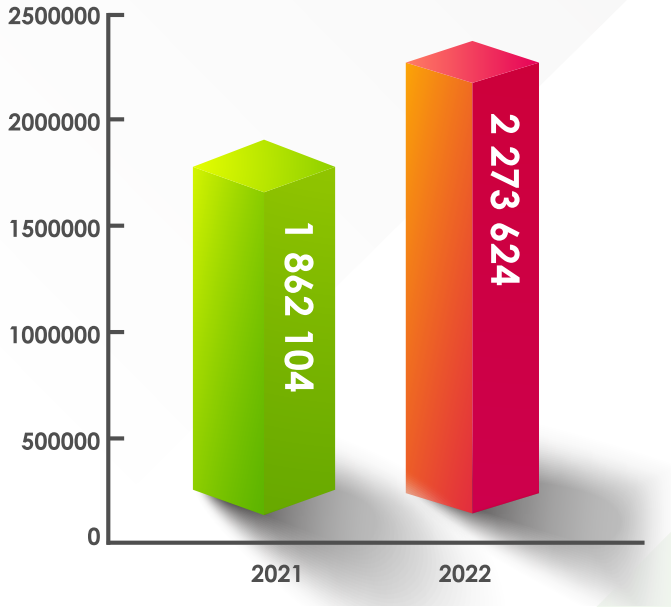

حسب آجال التحصيل:

شكلت الودائع تحت الطلب غالبية موارد الزبائن بنسبة (57.25%) حيث ارتفعت بمبلغ 76 160 مليون دينار (+6.21%) لتبلغ 1301757 مليون دينار.

فيما سجلت الموارد لأجل زيادة بقيمة 335 360 مليون دينار (+52,69 %) لتبلغ 971867 مليون دينار في نهاية السنة المالية 2022، أي ما نسبته 42,75 % من إجمالي موارد العملاء.

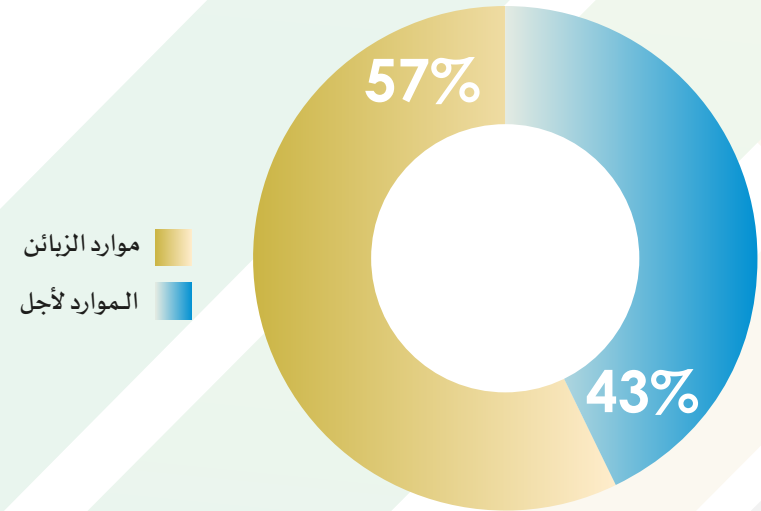

حسب فئة الزبائن:

يُظهر توزيع الموارد حسب شريحة الزبائن هيمنة القطاع العام بنسبة 62.44%، مقابل 37.56% للقطاع الخاص.

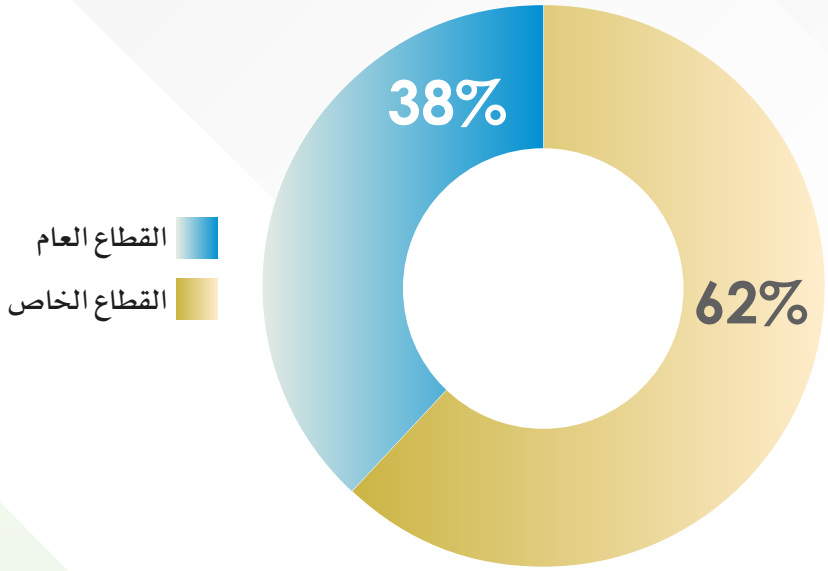

التوطين البنكي

فيما يتعلق بمحفظة الزبائن، فقد سجلت هذه الأخيرة زيادة من 211 435 2 حساب إلى 780 557 2 حساب، وهو ما يمثل نمواً بنسبة 5.03%، (+122,559) حساب جديد.
حيث يوضح هيكل الحسابات تقدّم حسابات التوفير 528 55 حسابًا، تليها حسابات العملة الصعبة 617 39 حساب جديد، وكذا حسابات الشيك بـ 347 26 حساب.

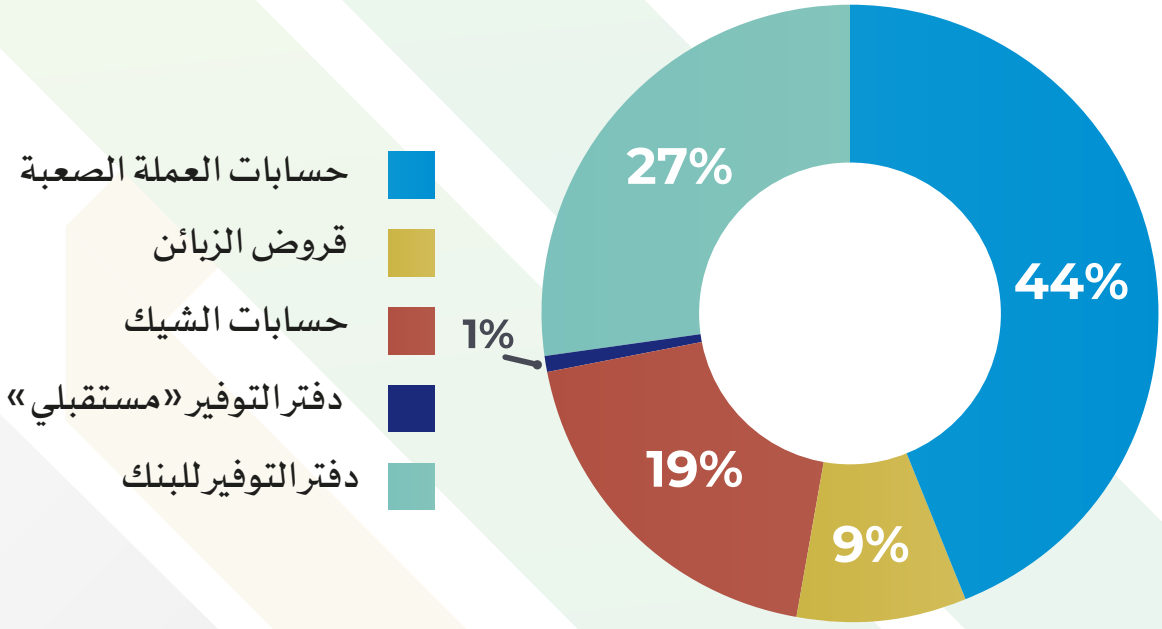

قروض الزبائن

تصاعد إجمالي القروض الممنوحة للاقتصاد بنسبة 21.78 % (974 896 مليون دينار)، لتنتقل من 758 118 4 مليون دينار في السنة المالية 2021 إلى 732 015 5 مليون دينار مع نهاية السنة المالية 2022.

هيكل قروض الزبائن
حسب آجال التحصيل

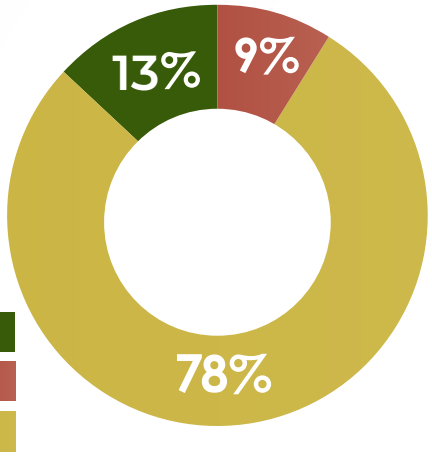

هيكل قروض الزبائن
حسب قطاع النشاط

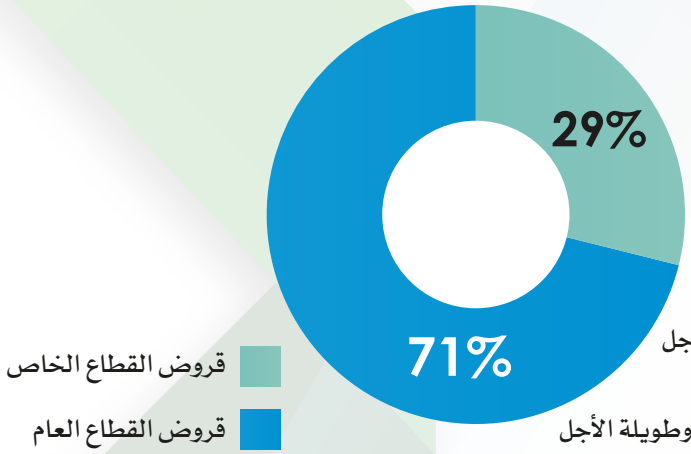

النشاط الدولي

سجل حجم حركة التدفقات الخارجية خلال هذه السنة المالية ارتفاعا قدره 183 138 مليون دينار (30.21 %) لينتقل من 431 457 مليون دينار عند نهاية السنة المالية السالفة، إلى 614 595 مليون دينار للسنة المالية 2022.

التحويلات المالية التجارية من الخارج

خلال السنة المالية 2022، ارتفعت التحويلات المالية من الخارج في إطار العمليات التجارية بمبلغ 191 36 مليون دينار (36,69 %) وهذا بعد ارتفاع التحويلات التجارية بمبلغ 503 36 مليون دينار (46,73 %).

التحويلات إلى الخارج

سجل البنك في التدفقات المالية إلى الخارج ارتفاعا بقيمة 101 993 مليون دينار (28.43+ %)، لتنتقل من 797 358 مليون دينار خلال السنة المالية 2021 إلى 790 460 مليون دينار لهذه السنة المالية.

يعود هذا الارتفاع إلى الزيادة الكبيرة نسبيا في التحويلات التي تمت على الحسابات بالدينار، خاصة على عمليات التحويلات الحرّة، بقيمة 917 74 مليون دينار (52,63+ %)، وذلك بفعل تأثير ارتفاع أسعار واردات السلع والخدمات.

كما ارتفعت التحويلات إلى الحسابات بالعملة الصعبة بمبلغ 402 12 مليون دينار (55,84+ %)، ليبلغ حجمها 610 34 مليون دينار، مقابل 208 22 مليون دينار في السنة السابقة.

القروض المستندية على عمليات الاستيراد

من حيث العدد، سجل عدد القروض المستندية المفتوحة للاستيراد ارتفاعا طفيفا بنسبة 1,72 % (21 عملية)، لينتقل من 1224 فتح عند نهاية السنة المالية 2021، إلى 1245 فتح خلال هذه السنة المالية.
ومن حيث القيمة، ارتفعت القروض المستندية بمقدار 011 26 مليون دينار (34.31 %) ليبلغ إجماليها 101819 مليون دينار حتى 2022/12/31، مقارنة بـ 808 75 مليون دينار المسجلة في السنة المالية 2021.

الضمانات الدولية

بالرغم من انخفاض عدد الضمانات التعاقدية الجديدة للاستيراد عند نهاية ديسمبر 2022 بنسبة 8.63 % إلاّ أنّ قيمتها ارتفعت بمقدار 552 10 مليون دينار (70.32 %)، لتبلغ 557 25 مليون دينار، مقابل 005 15 مليون دينار تمّ تسجيلها خلال السنة المالية 2021.

حيث شهدت الضمانات التعاقدية لصالح زبائننا عند نهاية السنة المالية 2022 انخفاضًا بنسبة 4.66 % مقارنة بنفس الفترة من السنة المالية السابقة.

ويعود هذا التراجع إلى الحجم الكبير المسجل في شهادات رفع اليد الجزئية والكلية التي تمّ تلقيها خلال هذه الفترة، فضلًا عن انتهاء عدد كبير من الضمانات القديمة.

النشاط النقدي

تميّزت السنة المالية 2022 بإنشاء مفاهيم جديدة لعلاقة الزبائن تعتمد على الرقمنة، وهذا في إطار تكيّف البنك مع متطلبات السوق، وتنامي استعمال التكنولوجيا الرقمية، حيث تمّت إعادة تنظيم «قسم وسائل الدفع والنقد» من خلال إنشاء مديرية ثالثة ملحقة به، «مديرية التسويق والابتكار»، وأصبح يسمى حاليًا «قسم الرقمنة، التسويق والدفع».

إطلاق منتوجين جديدين:

بطاقة «النخبة» ما بين البنوك للسحب والدفع مخصصة لزبائن البنك بالشراكة مع شركة AGLIC للتأمين التابعة للبنك، والتي تقدّم المساعدة الصحية وخدمات الاستقبال، الإرشاد والمساعدة. وتأتي في شكلين: بطاقة النخبة الموجهة للأفراد، بطاقة النخبة الأعمال الموجهة للمهنيين والمؤسسات.

البطاقة البينكية «مسبقة الدفع» للسحب والدفع قابلة لإعادة الشحن عن طريق التحويل من الحساب الرئيسي للزبون، ويمكن أن تكون باسم صاحب الحساب أو حامله.

البنك عن بعد

في إطار تخفيف إجراءات فتح الحسابات عن بعد عبر قنواته الرقمية، سجل البنك 4 436 طلباً لفتح حسابات مصرفية عبر الانترنيت عند نهاية السنة المالية 2022.

وفيما يتعلق بالخدمات المصرفية الإلكترونية، بلغ عدد الحسابات المنخرطة في خدمة البنك عن بُعد 120 967 حسابا (لـ 88 805 زبون) خلال السنة المالية 2022، مقابل 105 044 حسابا (لـ 72 993 زبون) عند نهاية السنة المالية 2021.

كما سجلت خدمة الدفع بدون تلامس (Wimpay-BNA) خلال هذه السنة المالية، 18 079 مشترك (منها 17 084 زبون من فئة الأفراد و995 زبون تجاري)، مقابل 20 964 معاملة، أي بمبلغ إجمالي قدره 31.11 مليون دينار.

من جهة أخرى، سجلت خدمة إشعار رصيد الحساب المصرفي عبر الرسائل النصية القصيرة الجديدة التي تمّ إطلاقها شهر أكتوبر للسنة المالية الفارطة، 5 727 مشتركًا في نهاية السنة المالية 2022.

فيما سجلت الخدمة الجديدة لطلبات التمويل عن بُعد التي تم إطلاقها شهر ديسمبر 2021، 39 طلب خلال هذه السنة المالية.

وقد تميزت السنة المالية 2022 بتصميم وإطلاق باقات خدمات مكونة من سبع (07) حزم (**Basic**, **Store**, **Corporate**, **Pro**, **Famille**, **Privilège**, **Serein**) تجمع بين مجموعة من الخدمات والمنتجات التكميلية المعروضة بسعر مغري وجذاب.

شبكة الاستغلال:

يولي البنك الوطني الجزائري أهمية قصوى لتكريس سياسته الجوارية والتقرّب من الزبائن وهو ما تترجم في:

- افتتاح مديرية جديدة جهوية للاستغلال غرداية «192»، وكذا تدشين شباك متقدّم للبنك بمطار راج بيطاط بعنابة،

- نقل ست (06) وكالات إلى مقراتها الجديدة، والمتمثلة في وكالة د «609»، برج بوعريريج «705»، البوني «815»، الثنية «631»، معسكر «920» وعنابة «810»،

- تدشين اثني عشر (12) فضاءً رقميًا موزع عبر أرجاء التراب الوطني.

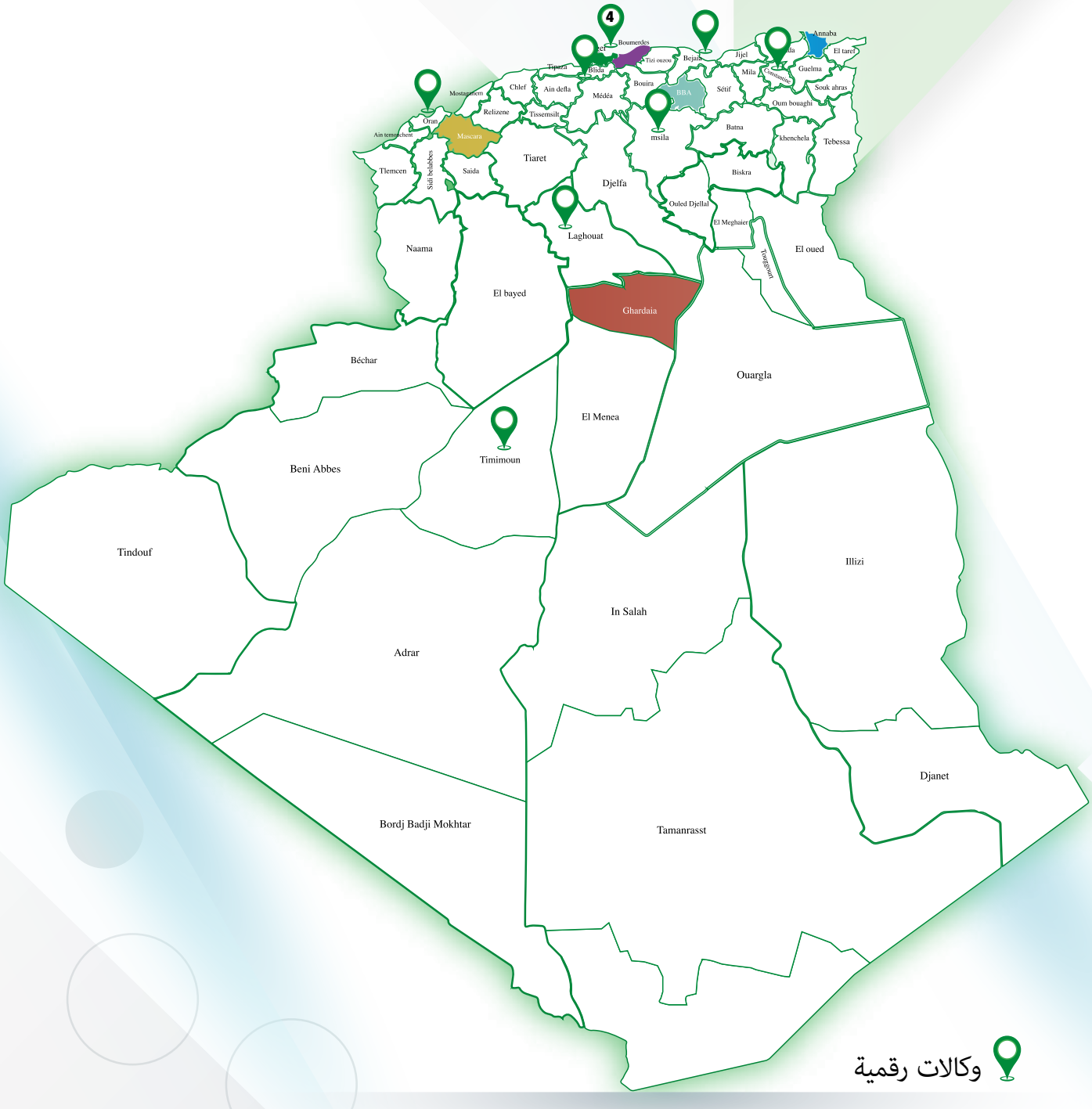

وكالات رقمية

نشاط التأمين البنكي:

ارتفعت عقود التأمين المتنوعة والموزعة عبر التأمين البنكي إلى 535 29 عقداً (219,57 %) لتصل إلى 986 42 عقدًا، مقارنة بـ451 13 عند نهاية السنة المالية الفارطة. ويعود هذا التطور بشكل رئيسي إلى زيادة عدد عقود التأمين على «السفر» والمنتج الجديد «بطاقة النخبة» بـ 772 20 و034 4 عقد على التوالي.

وقد مكّن هذا النشاط من تحقيق رقم أعمال إجمالي يزيد عن 1442،39 مليون دينار، محققا أكثر من 216،35 مليون دينار من عمولات توزيع البنك، أي بزيادة قدرها 25.20 % مقارنة بنفس الفترة من السنة المالية الماضية.

الصيرفة الإسلامية

لأن قيمكم تلزمنا،

الصيرفة الإسلامية

تميّزت السنة المالية 2022 بإطلاق منتجات جديدة: مرابحة استثمار، مرابحة استغلال، تمويل «السبيل» ومرابحة للتجهيزات عبر الإنترنت.

أيضًا، وبهدف توسيع هذا النشاط على التراب الوطني، افتتح البنك خلال هذه السنة المالية:

- خمس وكالات مخصصة حصريًا للصيرفة الإسلامية (الشلف 261 «ENDVP»، غريس «919» بمستغانم، غرداية «1211»، تيزي وزو «1220»، البيض «1210»)، ليصل عددها الإجمالي إلى ست وكالات،
- شباك إسلامي ببئرخادم «633»،

-نقل الشباك الإسلامي من وكالة غرداية «292» إلى وكالة غرداية «291».

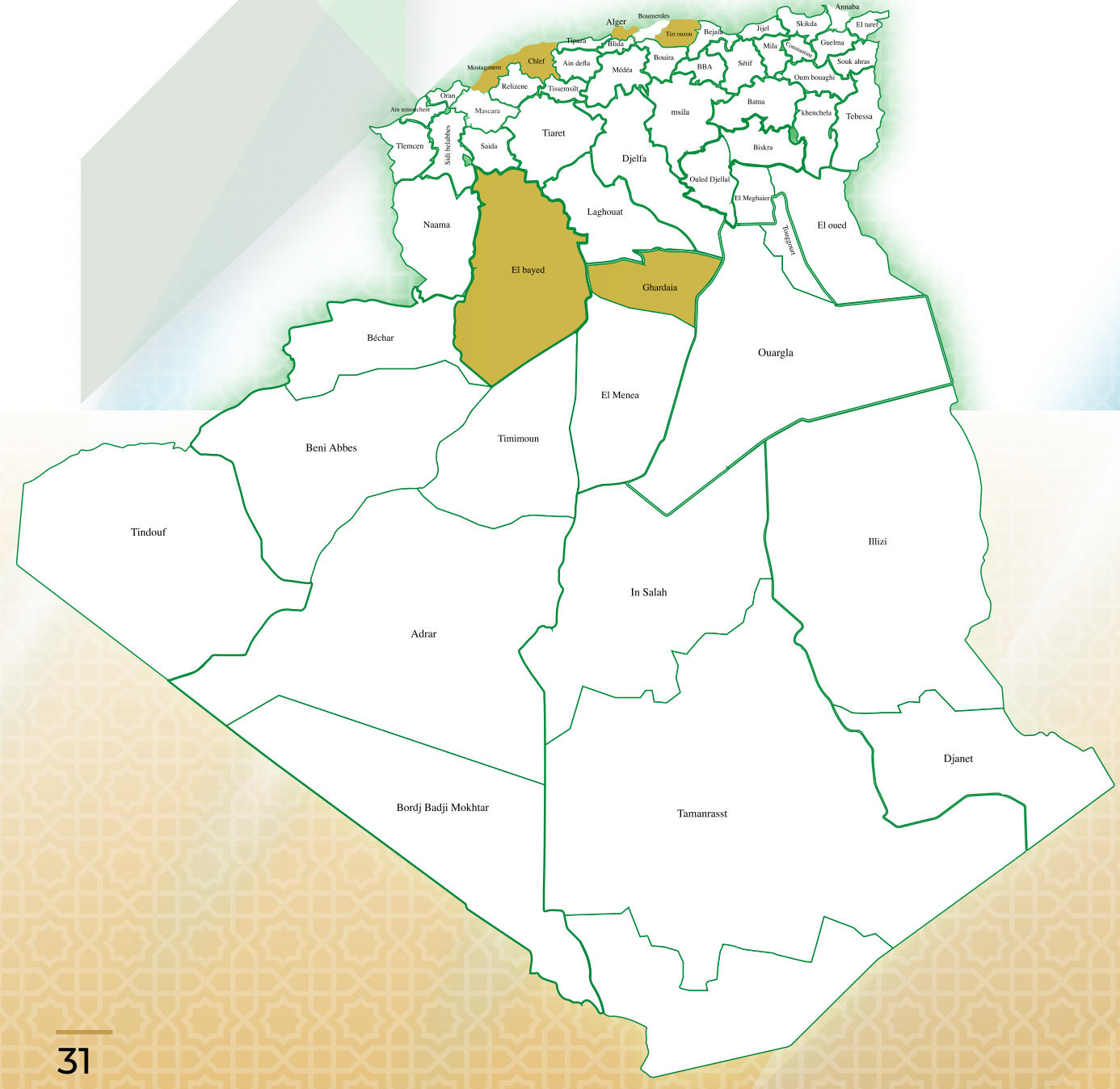

كما تمّ دعم المبادرات التجارية من خلال توقيع العديد من اتفاقيات الإطار والشراكة مع :
مؤسسة ديار دزاير، للتّجارة الإلكترونية والابتكار، أوّل منصة جزائرية للتجارة الإلكترونية مع تمويل رقمي إسلامي عبر الأنترنت، تغطي:

- تطوير ورقمنة عروض التمويلات الإسلامية الخاصة بالبنك الوطني الجزائري من خلال المنصة المذكورة.

- تمويل إسلامي لشراء الدراجات النارية من شركة VMS Industries.

- تأجير المعدّات المستخدمة في نشاط المؤسسات والمهنيين لمدة تصل إلى خمس سنوات مع خيار الشراء في نهاية المدة.

- اقتناء مواد التهيئة المنتجة محليًا بمبلغ إجمالي قدره 1.000.000 دج خلال فترة تتراوح بين 12 شهرا إلى 36 شهرا.

- تأجير السكن.

- الفرع النظامي الوطني لجرّاحي الأسنان، فيما يتعلق بجميع المنتجات والخدمات الإسلامية للبنك، وخاصة التمويل العقاري والمهني.

- شركتا التأمين الجزائر المتحدة للتأمين التكافلي والجزاير تكافل.

الموارد الإسلامية :

سجلّت الموارد الإسلامية ارتفاعًا قدره 45، 11722 مليون دينار، أي بنسبة (130.45+ %) لتصل إلى 75، 20 708 مليون دينار عند نهاية هذه السنة المالية، مقابل 30، 8 986 مليون دينار التي تمّ تسجيلها للسنة المالية 2021 (وبذلك تجاوز هدف التدفق المحدد بـ (10.000 مليون دينار) أي بنسبة إنجاز قدرها (117,22%)

و يعود هذا الأداء إلى ارتفاع الودائع الإسلامية تحت الطلب بمقدار 49، 9 862 مليون دينار وهو ما يمثل (141.20+%)، والودائع لأجل 96، 1859 مليون دينار أي (92.92%).

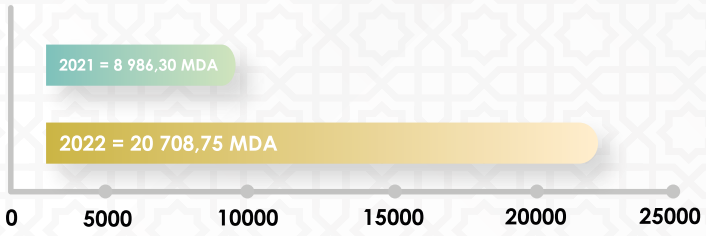

حسابات الزبائن الإسلامية :

بلغت محفظة حسابات الزبائن الإسلامية 31 057 حساباً حتى 2022/12/31 أي بزيادة قدرها 16 182 حساباً وبنسبة (108.79%).

ويرجع هذا الأداء بشكل أساسي إلى تطور حساب التوفير الإسلامي الذي بلغ 15 350، يليه حسابات الودائع تحت الطلب 12 853 حساب.

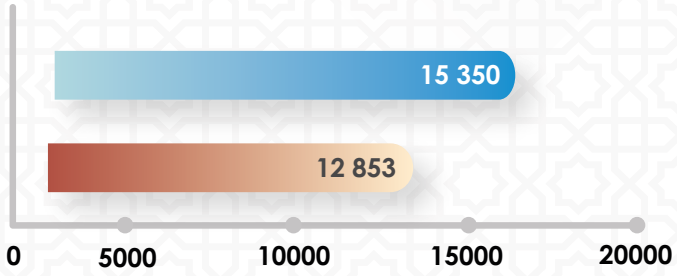

التمويل الإسلامي :

خلال السنة المالية 2022، شهدت التمويلات الإسلامية ارتفاعًا بنسبة 162.55% (05، 2 252 مليون دينار) لتبلغ بذلك 47، 3 637 مليون دينار عند نهاية السنة المالية 2022، مقابل 42، 385 مليون دينار تمّ تسجيلها السنة الفارطة، وهو ما يمثل 25.02 % من الهدف المحدّد لهذه السنة المالية (تدفق 9.000 مليون دينار).

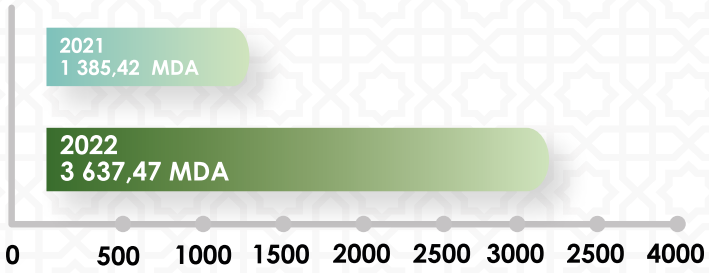

01 شباك إسلامي

04 منتجات جديدة
- مرابحة استثمار
- مرابحة استغلال
- تمويل السبيل
- مرابحة للتجهيزات عبر الأنترنت

05 وكالات مخصصة حصريًا للصيرفة الإسلامية

الأنشطة الداعمة

نظام المعلومات ونظام الدفع

تلخصت الإجراءات التي تمّ تنفيذها على النحو التالي:

تطوير تطبيقات مختلفة تتعلق على وجه الخصوص بما يلي:
- التقييم التقني لعروض الخدمات البنكية العالمية (تمّ اختبارها والتحقق من صحتها)،

- تحصيل دفعات السداد الشهرية من الزبائن الموطنين لدى البنوك الأخرى وتحويل الملفات عبر نظام المقاصة عن بعد (قيد الاستغلال)،

- وضع حيز الخدمة أنظمة المحاكاة المصممة وذلك في إطار إطلاق منتجات جديدة للبنك،

- الولوج عن بعد إلى منصة البنك الوطني الجزائري، لصالح زبون متعامل الهاتف النقال «جازي»، من أجل استكمال نموذج SEMAR لطلب فتح قرض مستندي. (صيغة في مرحلة النشر).

التسويق والاتصال:

يشكّل تطوير وإدامة جودة العلاقات مع الزبائن وصورة العلامة التجارية بالنسبة للبنك الوطني الجزائري، شرطًا لا غنى عنه للنجاح، ومن هنا تأتي أهمية التواصل المستمر من خلال خطط التسويق، والاتصال متعدد القنوات، حيث شهدت السنة المالية الحالية إجراء حملات إعلانية لكل منتج جديد تمّ إطلاقه وفي ذات الصدد، تمّ بث ومضتين إشهاريتين (02) عبر الإذاعة وتسع (09) ومضات إشهارية عبر التلفزيون.

ومن خلال القناة الرقمية أيضًا، يتواجد البنك بشكل فعّال على شبكات التواصل الاجتماعي (Facebook، LinkedIn، Instagram، YouTube)، وكذا الموقع الإلكتروني للبنك.

وقد أنتجت هذه الهيكلة إنتاج أربع (04) محتويات على شكل فيديو واثني عشر (12) جداول شهرية لنشر المنتجات على جميع شبكاتنا الاجتماعية بالإضافة إلى المنشورات المتعلقة بالأحداث، تطوير شبكة الاستغلال وإطلاق منتجات جديدة وما إلى ذلك.

كما عرفت هذه السنة المالية كذلك:
- إطلاق بوابة جديدة مخصصة للصيرفة الإسلامية.

- تصميم عشرة (10) مساحات رقمية وموزعيْن (02) أوتوماتيكيين للأوراق وثمانية عشر (18) وكالة، منها ستة (06) مختصة للصيرفة الإسلامية.

- مرافقة وتغطية العديد من مراسم التوقيع على الاتفاقيات بين البنك الوطني الجزائري وشركائه الاقتصاديين.

- المشاركة في العديد من المعارض (الصالون الدولي للبناء والتهيئة في عنابة، معرض تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، صالون مواد البناء والتشييد والأشغال العمومية، صالون الجزائر للرعاية الصحية في السنغال، معرض الجزائر الدولي، صالون الرقمنة وتكنولوجيات الإعلام والاتصال، معرض المنتجات البنكية والتأمينية والمالية، صالون سطيف للتصدير 2022، وكذا معرض التجارة الإلكترونية، الصناعة، إضافة إلى الصالون الدولي للسياحة والأسفار وكذا الطاقات المتجددة بوهران).

بالإضافة إلى ذلك، تُواصل المديرية الاطلاع الدائم على مختلف وسائل الإعلام المتخصصة في القطاع المالي على الساحة، وهذا بُغية تمكين الصحافة المكتوبة والإذاعية المشاركة في مختلف الأحداث الإعلامية.

المراقبة الداخلية:

تمحور نشاط المراقبة الداخلية والأعمال المتعلقة به حول طريقتين للمراقبة معمول بهما في البنك، وهما كما يلي:

المراقبة الدورية:

في إطار صلاحياتها، قامت مديرية التدقيق الداخلي، خلال هذه السنة المالية، بتنفيذ العديد من مهمات التدقيق والمراقبة، وهذا على مستوى بعض الهياكل المركزية، المديريات الجهوية للاستغلال والوكالات.

المراقبة الدائمة:

ركزت إجراءات المراقبة الدائمة التي تمّ تنفيذها في نهاية هذه الفترة من السنة المالية على الإنجازات الرئيسية التالية:

- أتمتة عملية المراقبة الدائمة من خلال إنشاء منصة واحدة يمكن الوصول إليها من قبل مختلف هياكل البنك، كل حسب مجال نشاطه،

- إعداد تقارير مراقبة المخاطر للربع الأخير من السنة المالية 2021 والأرباع الثلاثة الأولى من هذه السنة المالية،

- مراقبة وتطبيق التوصيات الصادرة عن مكاتب التفتيش الجهوية، دوائر المراقبة والتدقيق الداخلي،

- إضفاء الطابع الرسمي على مذكرات التوعية على مستوى المديريات الجهوية للاستغلال، والتي تغطي جوانب المخاطر والتسيير الأمثل للمراقبة في المستوى الأول.

التنظيم، الطرق والإجراءات:

خلال السنة المالية 2022، أصدرت مديرية التنظيم 301 نص عضوي، بما في ذلك 44 منشور و56 منشور تنظيمي و201 مذكرة.

الموارد البشرية:

بلغ عدد عمال البنك 5 851 موظفاً عند نهاية السنة المالية 2022، مقابل 5 385 موظفاً نهاية السنة المالية السابقة، أي بزيادة قدرها 466 عاملًا.
ويشير النمو في عدد الموظفين إلى أهمية التوظيف (589 عون) مقارنة بالمغادرين المسجلين في السنة المالية 2022 (123 موظفًا).

وبذلك ارتفع عدد الموظفين من الإطارات إلى 4 118 موظفًا خلال هذه السنة المالية 2022، أي بنسبة 70.38% وهو ما يمثّل ارتفاعًا بـ 1.02 نقطة مقارنة بالسنة المالية الفارطة (69.36 %).

.

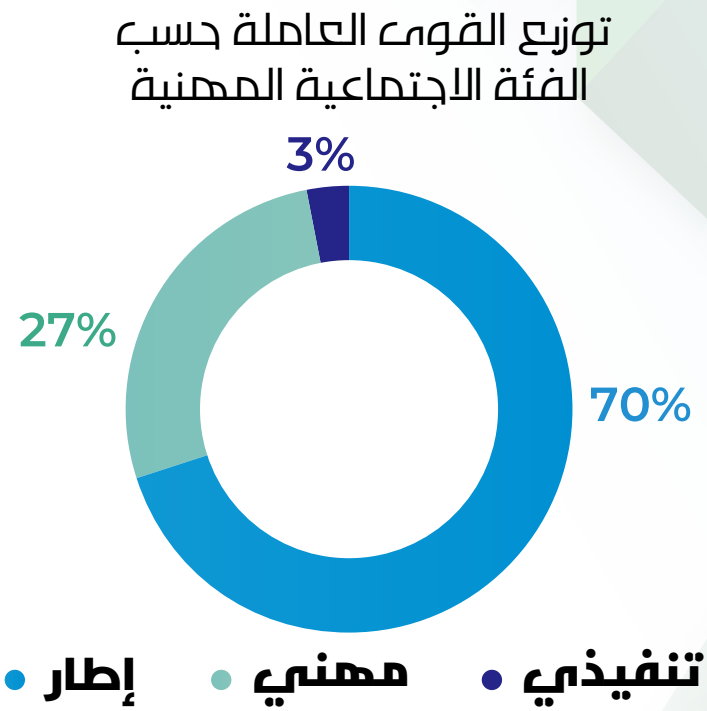

التكوين

واصل البنك سياسته في تعزيز موارده البشرية للسنة المالية 2022، واستمرت إجراءات التكوين بهدف تطوير ومواصلة تحسين أداء الموظفين وتأهيلهم، وكذا دعم البنك لمشاريع التحديث وتطوير أنظمة الدفع والرقمنة.

وبالتالي تمّ تسجيل 4 006 مشاركة في مجال التدريب خلال هذه السنة، غطت جميع أقسام أنشطة البنك، أي بزيادة قدرها 59.35 % مقارنة بالسنة المالية السابقة.
ويمثل هذا الإنجاز نسبة استثمار من كتلة الأجور التي بلغت 2.49 % مقارنة بـ 2.08 % للسنة المالية 2021.

المسؤولية المجتمعية

لا يمكن أن نتصور تطورا اقتصاديا دون تقدّم بيئي ومجتمعي.
وبصفته بنكًا مسؤولًا وملتزمًا، قام البنك الوطني الجزائري بتنفيذ العديد من الإجراءات كجزء من أنشطته المتعلقة بالمسؤولية المجتمعية التي تشجع التحولات الإيجابية في بيئته. بعض هذه الإجراءات تتعلق بالرعاية والبعض الآخر بالإحسان.
من التضامن إلى رعاية الأحداث ذات المنفعة العامة، يهتم البنك بالتكوين، التعليم، البحث العلمي، الصحة، الرياضة، الثقافة، البيئة، الادماج المهني، المساعدة في ولوج الحياة العملية وكذا إنشاء المؤسسات الناشئة والرقمنة ...

الميزانية وحسابات النتائج

إجمالي الميزانية:

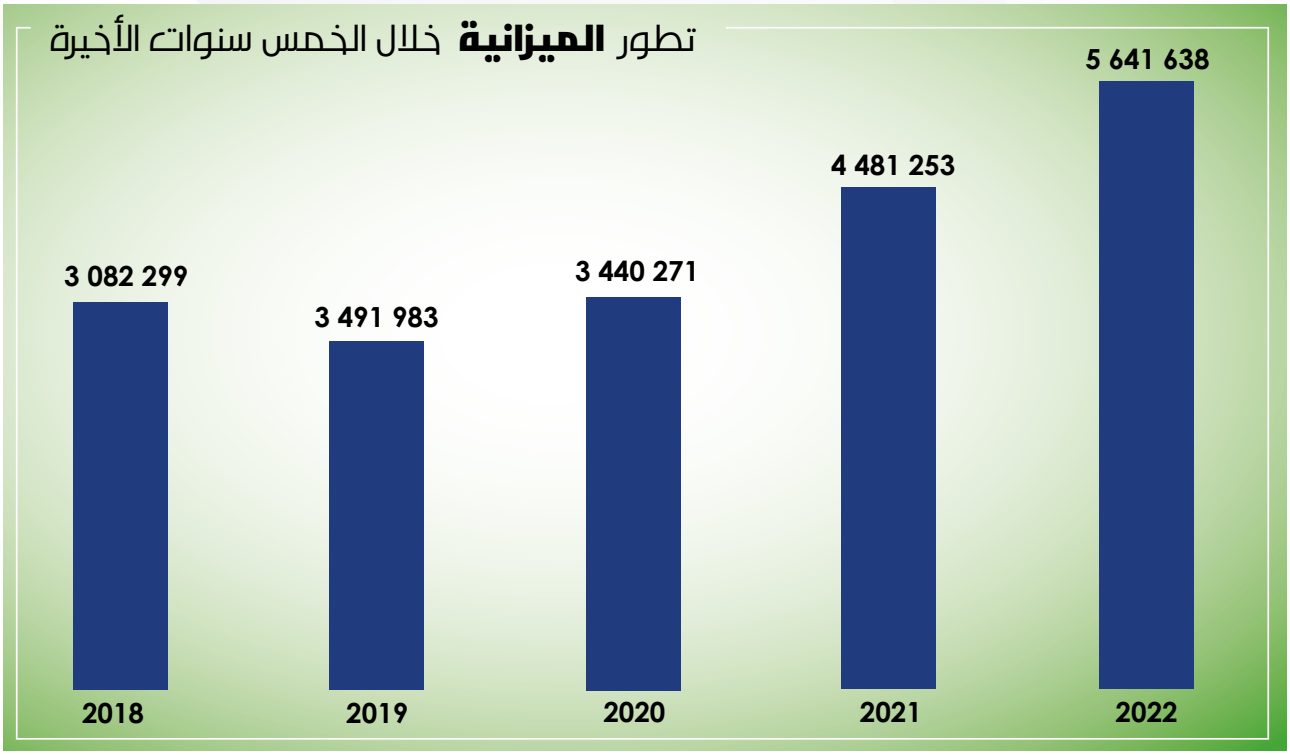

الناتج الصافي للبنك:

مع نهاية السنة المالية 2022، سجل الناتج الصافي للبنك ما مقداره 84 651 مليون دينار، مقارنة بـ 94 617 مليون دينار خلال السنة المالية الفارطة، أي بانخفاضٍ قدره 9 966 مليون دينار (10.53-%) وذلك بفعل الزيادة في المنتجات البنكية 15.17 % (22 843 مليون دينار) وكذا الرسوم البنكية بـ 32 810 مليون دينار (58.65+%).

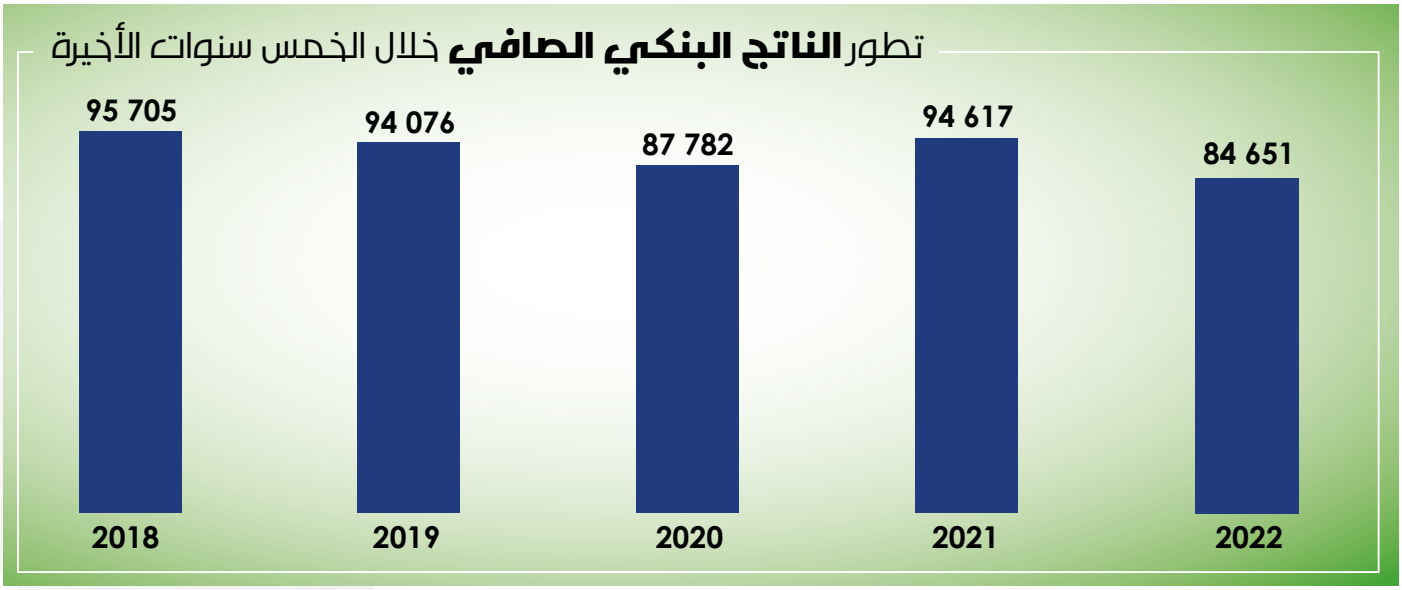

النتيجة الصافية:

أغلق البنك السنة المالية 2022 بنتيجة مالية صافية قدرها 59 206 مليون دينار، أي بارتفاع نسبته 26.81 % (516 12 + مليون دينار)، مقارنة مع السنة المالية الماضية (46 690 مليون دينار). وترجع هذه الزيادة بشكل رئيسي إلى انخفاض ضريبة أرباح الشركات بمقدار 17 047 مليون دينار، إلى جانب انخفاض الضريبة المسددة التي تمّ رصدها عند تاريخ 2022/12/31 بمبلغ 3 573 مليون دينار.

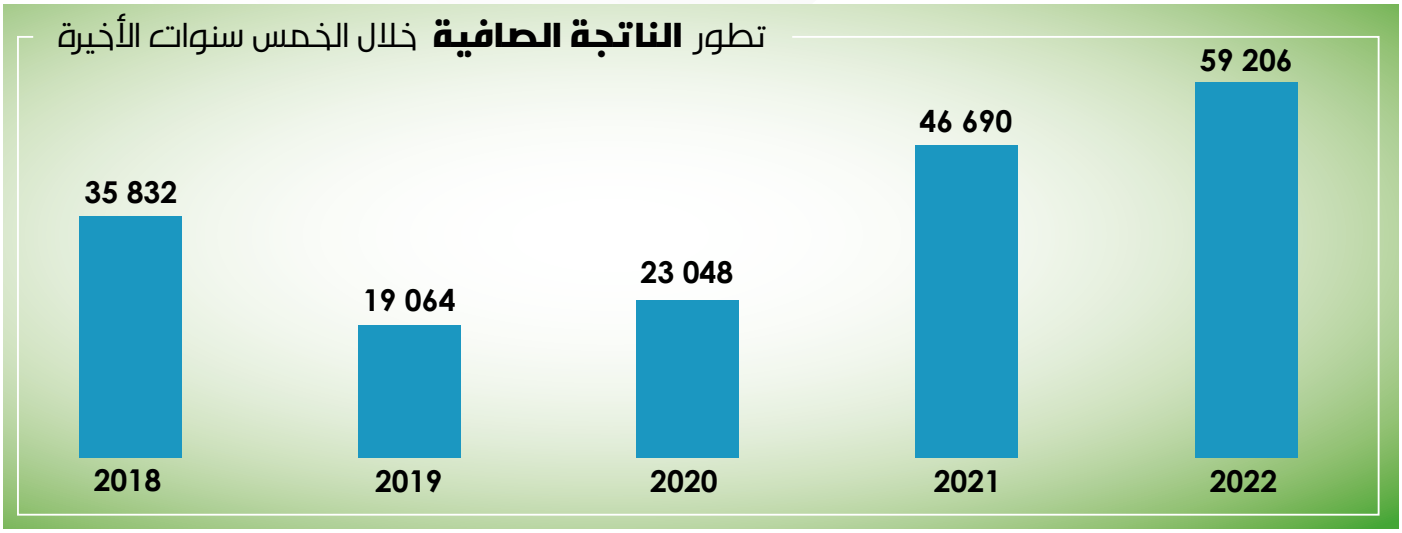

البيانات المالية

الميزانية

(بآلاف الدينار الجزائري)

الأصول	2022	2021
الصندوق، البنك المركزي، الخزينة العمومية، مركز الصكوك البريدية	383 040 980	331 762 148
أصول مالية مملوكة لغرض التعامل	236	246
أصول مالية جاهزة للبيع	709 277 646	413 719 493
سلفيات وحقوق على الهيئات المالية	571 602 223	612 819 121
سلفيات وحقوق على الزبائن	1 624 279 615	1 438 578 088
أصول مالية مملوكة إلى غاية الإستحقاق	1 881 080 287	1 510 752 061
الضرائب الحالية - الأصول	21 442 306	4 821 590
الضرائب المؤجلة - الأصول	3 752 467	1 523 706
أصول أخرى	328 410 898	66 935 395
حسابات التسوية	63 490 346	45 824 597
إشتراكات في الفروع، المؤسسات المشتركة والشركاء	31 282 550	31 237 590
عقارات إستثمارية	-	-
الأصول الثابتة المادية	23 850 482	23 209 792
الأصول الثابتة غير المادية	128 584	69 655
فارق الحيازة	-	-
إجمالي الأصول	**5 641 638 620**	**4 481 253 482**

الخصوم	2022	2021
البنك المركزي	947 095 896	761 489 186
ديون تجاه الهيئات المالية	950 924 340	700 002 151
ديون تجاه الزبائن	2 456 667 304	2 022 287 511
ديون ممثلة بورقة مالية	38 715 114	33 390 930
الضرائب الجارية - خصوم	10	17 047 559
الضرائب المؤجلة - خصوم	546 530	537 790
خصوم أخرى	384 239 265	132 959 651
حسابات التسوية	125 893 131	100 213 097
مؤونات لتغطية المخاطر والأعباء	44 868 592	44 044 595
إعانات التجهيز - إعانات أخرى للإستثمارات	-	-
أموال لتغطية المخاطر المصرفية العامة	67 702 423	82 106 618
ديون تابعة	207 776 142	206 684 712
رأس المال	150 000 000	150 000 000
علاوات مرتبطة برأس المال	-	0
الإحتياطات	173 935 878	142 221 150
فارق التقييم	19 950 323	12 436 597
فارق إعادة التقييم	14 117 206	14 117 206
(+/-) ترحيل من جديد	-	15 024 250
(+/-) نتيجة السنة المالية	59 206 466	46 690 479
مجموع الخصوم	**5 641 638 620**	**4 481 253 482**

خارج الميزانية

(بآلاف الدينار الجزائري)

الإلتزامات	2022	2021
الإلتزامات المقدمة	683 304 217	652 357 532
إلتزامات التمويل لفائدة الهيئات المالية	9 318 840	9 537 115
إلتزامات التمويل لفائدة الزبائن	364 558 844	311 592 293
إلتزامات ضمان بأمر من الهيئات المالية	61 574 702	81 453 197
إلتزامات ضمان بأمر من الزبائن	247 851 831	249 774 927
إلتزامات أخرى ممنوحة	-	-
إلتزامات محصل عليها	860 922 829	876 604 584
إلتزامات التمويل المحصل عليها من الهيئات المالية	-	-
إلتزامات الضمان المحصل عليها من الهيئات المالية	296 745 515	311 309 012
إلتزامات أخرى المحصل	**564 177 314**	**565 295 572**

حسابات النتائج

(بآلاف الدينار الجزائري)

التعيين	2022	2021
+فوائد ونواتج مماثلة	168 235 218	146 275 080
-فوائد وأعباء مماثلة	- 88 714 746	- 55 882 189
+عمولات (نواتج)	2 723 304	2 373 492
-عمولات (أعباء)	- 33 353	- 56 268
+/- أرباح أو خسائر صافية على الأصول المالية المملوكة لغرض التعامل	- 7	- 2
+/- أرباح أو خسائر صافية على الأصول المالية المتاحة للبيع	2 082 869	1 523 098
+ نواتج النشاطات الأخرى	358 091	384 198
- رسوم للأنشطة الأخرى	-	-
صافي الدخل المصرفي	**84 651 376**	**94 617 409**
- أعباء استغلال عامة	- 22 871 198	- 22 778 789
- مخصصات للإهتلاكات وخسائر القيمة على الأصول الثابتة المادية وغير المادية	- 1 600 292	- 1 543 960
الناتج الأجمالي للإستغلال	**60 179 886**	**70 294 660**
- مخصصات المؤونات، خسائر القيمة والمستحقات غير القابلة للاسترداد	- 34 297 499	- 64 516 626
+ استرجاعات المؤونات، خسائر القيمة واسترداد على الحسابات الدائنة المهتلكة	31 104 067	52 166 617
ناتج الاستغلال	**56 986 454**	**57 944 651**
+/- أرباح أو خسائر صافية على أصول مالية أخرى	-	-
+ العناصر الغير العادية (نواتج)	-	-
- العناصر الغير العادية (أعباء)	-	-
ناتج قبل الضريبة	56 986 454	57 944 651
ضرائب على النتائج وما يماثلها	2 220 012	- 11 254 172
الناتج الصافي للسنة المالية	**59 206 466**	**46 690 479**